

Distr.: General  
24 March 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة السادسة والخمسون  
الدورة التنظيمية، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦  
الدورة الموضوعية، ٣١ أيار/مايو - ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦  
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*  
المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة  
بالتقييم البرنامجي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يُقدّم هذا التقرير وفقاً للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باستعراض تنفيذ توصياتها بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرارات بشأن التقييمات المقدمة إلى اللجنة (انظر A/37/38، الفقرة ٣٦٢). ويجدد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أي مدى نفذت التوصيات الخمس المنبثقة عن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبرامج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

\* E/AC.56/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110416 070416 16-04926 (A)



وقد تناولت توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مختلف الجوانب التي تهم جدوى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفعالته وكفاءته في تنفيذ الولاية المنوطة به. وكانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت في ختام دورتها الثالثة والخمسين بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وخلص هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أن التوصيات الخمس نفذت جميعا. وبدت أيضا مؤشرات مبكرة عن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بفضل تنفيذ التوصيات من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

فالتوصية ١ تركز على توضيح وتحديد الأدوار والمسؤوليات في الأعمال التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من أخطار الكوارث، سواء في إطار البرنامج نفسه أو في إطار العلاقة التي تجمعها بالعديد من الشركاء الآخرين في العمل الإنساني الذين ينسق المكتب معهم. وقد نفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه التوصية من بُعديها الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، أجرى المكتب تقييما لتوضيح مكانته المؤسسية بوجه عام في هذا المجال، ولتحديد الأدوار والمسؤوليات في كل وحدة من وحداته المؤسسية. وعلى الصعيد الخارجي، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سياق فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة المعني بالتأهب والقدرة على التكيف من أجل وضع إطار موحد للتأهب، وأقر هذا الإطار في عام ٢٠١٣ من قبل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد بدت مؤشرات أولية لإحراز نتائج إيجابية في الإطار الموحد.

وتناولت التوصية ٢ حاجة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إنشاء آلية للنشر العاجل لكبار الموظفين، لكي يكون تدخله فور نشوء أي حالة من حالات الطوارئ في أفضل حال من حيث التوقيت والفعالية. وقد نفذ المكتب هذه التوصية في عام ٢٠١٣ من خلال مزيج من المبادرات المتخذة في إطار البرنامج، وبالتعاون مع شركائه من الوكالات. وورد في التقارير التي تناولت هذه الآليات أنها أسفرت كلها عن نتائج إيجابية، حيث رفعت من قدرة المكتب على القيام بسرعة بتعبئة الموظفين من ذوي المؤهلات التقنية والقيادية المناسبة للتصدي لحالات الطوارئ من المستوى الثالث. واعتُبر كذلك أن آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات تتيح التزاما مشتركا واضحا بتلبية احتياجات النشر العاجل في حالات الطوارئ من الدرجة الثالثة فيما بين المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، كما تتيح تلك الآلية فهما موحدًا لتلك الاحتياجات.

وتناولت التوصية ٣ الدور القيادي الذي يقوم به المكتب في تنسيق التقييم الذي تقوم به منظومة العمل الإنساني لمدى فعاليتها الجماعية في تنفيذ خطة تحقيق التحول، المبادرة الرئيسية لإصلاح سياسات العمل الإنساني التي نُفذت خلال الفترة التي يغطيها التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولتنفيذ هذه التوصية، اضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور ريادي في إنشاء آليات لرصد تنفيذ خطة تحقيق التحول، وجمع البيانات ذات الصلة على الصعيد القطري، ولحفز العمل الجماعي في ضوء المعلومات الواردة من المستوى القطري. واختار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ألا يتخذ إجراء اختياريًا اقترح في إطار التوصية ٣، أي الانتهاء من إجراء تقييم مشترك بين الوكالات لخطة تحقيق التحول، بيد أنه أشار إلى أنه قام بقيادة أو دعم العديد من الاستعراضات المشتركة بين الوكالات. وارتأى المكتب أن هذه الإجراءات مثلت استجابة كافية للهدف الرئيسي المتوخى من التوصية. غير أنه يُحتمل أن يسفر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٦ عن موجة إضافية من الإصلاح، الأمر الذي يزيد من الأهمية التي يتسم بها جانب التوصية المتصل بالتقييم المشترك بين الوكالات، ذلك أن هذا التقييم فرصة لمنظومة العمل الإنساني لكي تتعلم من تجارب الماضي وتشكل مستقبلها الجماعي على نحو أفضل.

وركزت التوصية ٤ على ضرورة قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفه المشرف على الوسائل الرئيسية لتمويل منظومة العمل الإنساني، من أجل تعزيز آليات رصد الأداء والإبلاغ عنه وتقييمه. ولتنفيذ هذه التوصية، أصدر المكتب في عام ٢٠١٥ إطارًا شاملاً للصناديق القطرية المشتركة، ملغياً بذلك التمييز بين صناديق مواجهة الطوارئ والصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية، وأصدر في وقت لاحق تعليمات سياسية ودليلاً تشغيلياً للصناديق القطرية المشتركة. كما بدأ المكتب تنفيذ أدوات أخرى، مثل نظام إدارة المنح، وهو منصة شبكية وأداة إلزامية لإدارة كامل دورة حياة المنح لجميع الصناديق القطرية المشتركة في عام ٢٠١٤؛ وإطار المساءلة على الأداء؛ والعديد من المبادرات لدعم الإطار. وأتاح المكتب أيضاً للوكالات المستفيدة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ صيغة موحدة في ما يوجه إليها من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من خطابات بشأن المخصصات الرسمية تتعلق بمسؤولياتها في مجال تبادل المعلومات مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وقد اعتُبر أن هذه الإجراءات جميعها أدت إلى تغييرات إيجابية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تبسيط العمليات وتوضيح التوجيهات والتوقعات وتعزيز الإبلاغ عن الأداء.

وتناولت التوصية ٥ ضرورة أن يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل أوثق مع شركائه لتحسين الطرائق المتبعة في إجراء التقييمات المشتركة بين الوكالات. ولتنفيذ هذه التوصية، اقترح المكتب وقام، بمعية شركائه في التقييم من الوكالات، بوضع طريقة جديدة لإجراء هذه التقييمات: التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات. وناقشت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هذا المفهوم وأقرته في عام ٢٠١٣، ووضع الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٤. وتتيح هذه المبادئ التوجيهية مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات (بما في ذلك الأسباب والجدول الزمني والإجراءات)، والنهج المنتظمة، وترتيبات الحوكمة والإدارة. وقد استخدمت المبادئ التوجيهية في سلسلة من تقييمات العمل الإنساني حتى الآن، استناداً إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناشئة عن هذه الحالات الأولية، ومن المقرر تنقيحها في عام ٢٠١٦. وعُدّ التقدم الذي أحرزه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على هذه الجبهة تقدماً إيجابياً، ولكن أثّرت مخاوف بشأن مدى استدامة هذا التقدم، بالنظر إلى أن وظيفة التقييم التي يضطلع بها المكتب لا تزال تنقصها الموارد الكافية وتفتقر إلى الاستقلالية الكافية ضمن البرنامج لأداء دورها الحاسم في قيادة التقييمات المشتركة بين الوكالات.

وبينما كانت بعض هذه المبادرات قيد النظر وقت تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أكد عدد من المستجوبين الرئيسيين أن التوصيات دفعت باتجاه إحراز المزيد من التقدم. ورغم أن طائفة من النتائج الإيجابية قد أمكن إحرازها من تنفيذ التوصيات، سيكون من الضروري مواصلة الاهتمام بالمسألة إذا أريد إحداث أثر طويل الأجل قابل للقياس.

## أولا - مقدمة

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١٣، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بالتقييم البرنامجي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2013/3).

٢ - وأبرزت اللجنة العمل الهام الذي يضطلع به المكتب في تنسيقه أعمال التصدي للحالات الإنسانية، وجمعه الأموال لصناديق التصدي للحالات الإنسانية وإدارته هذه الصناديق، وتقديمه الدعم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولا سيما في تنفيذ خطة تحقيق التحول<sup>(١)</sup>. وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/68/16، الفقرة ١٨٢).

٣ - ويصدر هذا التقرير على إثر استعراض من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات للتوصيات. ويتناول التقرير الحالة الراهنة لتنفيذ التوصيات الخمس الواردة في التقرير، ويبحث إن كان لتنفيذ التوصيات من إسهام في التغيرات البرنامجية، فإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى.

٤ - وتشمل منهجية الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ما يلي:

(أ) استعراض وتحليل التقارير المرحلية التي تُعد كل سنتين عن حالة التوصيات التي يتم رصدتها من خلال قاعدة بيانات متابعة المسائل القائمة التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(ب) تحليل المعلومات والوثائق والتقارير ذات الصلة التي يتم الحصول عليها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مختلف المواضيع المتصلة بالتوصيات؛

(ج) المقابلات التي تُجرى وجهة أو بالهاتف مع عينة مقصودة تتألف من ٣٥ من كبار المديرين وموظفي البرامج، سواء في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو من بين شركائه.

(١) تشمل خطة تحقيق التحول على مجموعة من الإجراءات الملموسة الرامية إلى تغيير الطريقة التي يتصدى بها مجتمع العمل الإنساني لحالات الطوارئ. وتركز على تحسين أعمال التصدي الجماعية من حيث التوقيت والفعالية من خلال تعزيز القيادة وزيادة الفعالية في التنسيق وتحسين المساءلة. وللمزيد من المعلومات، انظر: <https://interagencystandingcommittee.org/iasc-transformative-agenda>.

٥ - ويتضمن التقرير التعليقات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال عملية الصياغة. وأطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مشروع نهائي للتقرير، وقدم المكتب تعليقاته النهائية (انظر المرفق). ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقديره للتعاون الذي تلقاه من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في صياغة هذا التقرير، ولما بذله الشركاء من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من وقت وما قدموه من أفكار.

## ثانياً - النتائج

٦ - الولاية المنوطة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هي كفالة تصدي المجتمع الدولي للكوارث وحالات الطوارئ في الوقت المناسب وبشكل متنسق ومنسق وقائم على المبادئ، وتيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التأهيل والتنمية المستدامة (انظر (Sect. 27) A/70/6)، الفقرة ٢٧-١). وتتناول التوصيات الخمس الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية مختلف الجوانب التي تم جدوى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفعاليتها وكفاءته في تنفيذ الولاية المنوطة به.

٧ - وقد نفذت التوصيات الخمس جميعها، وهناك بعض الأدلة على إحراز نتائج إيجابية ملموسة بفضل ذلك. ويرد أدناه عرض لحالة تنفيذ كل توصية من التوصيات الخمس.

### التوصية ١

توضيح وتحديد الأدوار والمسؤوليات في أعمال التأهب للكوارث والحد من مخاطرها

٨ - وردت التوصية ١ بالنص التالي:

ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل بشكل وثيق مع الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث وأمانتها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وجه الخصوص، وكذلك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لزيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنخرطين في أعمال التأهب للكوارث والحد من مخاطرها.

٩ - تتناول هذه التوصية عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال التأهب والحد من أخطار الكوارث. وقد نفذ المكتب التوصية بطريقتين. أولاً، أجرى تقييماً داخلياً اكتملت صيغته النهائية قبل إصدار التقرير التقييمي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٣، وهو التقرير الذي سعى إلى تقييم جهود التأهب السابقة والحالية عند مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وأوصى التقييم الداخلي أيضا بإدخال تعديلات وتصويبات على كيفية ممارسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأدواره ومسؤولياته في هذا المجال. وتناولت إحدى التوصيات على وجه التحديد الحاجة إلى إعداد بيان للسياسة العامة من مستوى أعلى بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أعمال التأهب.

١٠ - ثانيا، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ضمن فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والقدرة على التكيف<sup>(٢)</sup> من أجل وضع إطار موحد لتحسين بناء القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ، آخذا بعين الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات التي أسفر عنها التقييم الداخلي. وأسفرت هذه المبادرة عن إصدار الإطار الموحد للتأهب الذي أقرته الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٣<sup>(٣)</sup>. وتم في عام ٢٠١٤ تعميم الإطار الموحد على منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين.

١١ - ويستند الإطار الموحد إلى تعريف التأهب الوارد في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وهو يدعم أيضا تطوير قدرات التأهب بأسلوب أكثر اتساقا، حيث يرسم الخطوط العريضة لنهج يُتبع على المستوى القطري وتقوم بموجبه منظومة العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات بتقييم جماعي للقدرات والاحتياجات وتستخدم هذا التقييم لوضع الخطط المناسبة. ولهذا الغاية، يحدد الإطار الموحد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة، واضعا نهجا منتظما تتضافر في إطاره جهود الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على الصعيد القطري لتقوم معا بتقديم الدعم اللازم لتنمية القدرات الوطنية والمحلية في مجال التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها. وينص الإطار على وجه التحديد على قيام المنسقين المقيمين بقيادة وتنسيق جهود التأهب للاستجابة التي يبذلها أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الإنسانية المعنية دعما للجهود الوطنية. وينص كذلك على

(٢) أنشئ فريق العمل من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ أولويات التأهب والقدرة على التكيف في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واشترك في رئاسته كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور الأمانة. وبعد إعادة تنظيم الهيئات الفرعية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سيتوقف فريق العمل المعني بالتأهب والقدرة على التكيف. وستتولى الهيئات التي تخلف فريق العمل تنفيذ أولويات الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

(٣) متاح على الرابط: [https://interagencystandingcommittee.org/system/files/common\\_framework\\_for\\_preparedness.pdf](https://interagencystandingcommittee.org/system/files/common_framework_for_preparedness.pdf)

قيام منسقي الشؤون الإنسانية، من جانبهم، بقيادة الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على التأهب للاستجابة لدى السلطات الوطنية والمحلية وقدرتها على العمل مع المنظمات الدولية.

١٢ - ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يستفيد الإطار الموحد من الجهود السابقة للحد من مخاطر الكوارث، الأمر الذي يساعد على جمع كافة الجهات الفاعلة المعنية لمواءمة تصورها للمفاهيم الرئيسية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، والاضطلاع بتقييم الاحتياجات والتخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات بالاشتراك مع السلطات الوطنية. وحيث لم يمر سوى ما يزيد قليلاً على عامين منذ صدور الإطار الموحد، فإنه كان من السابق لأوانه في وقت الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات قياس النتائج على مستوى أعلى (على سبيل المثال، تحسن عمليات تقييم الاحتياجات، وزيادة قدرات التأهب والحد من أخطار الكوارث لدى السلطات الوطنية والمحلية) أو الأثر الطويل الأجل (على سبيل المثال، تحسن الاستجابة والانتعاش الناتج عن تعزيز القدرات) المنبثق عن هذه التحسينات. غير أن استعراضاً لآثار الإطار الموحد القصيرة الأجل بين أن خططاً موحدة لإدارة مخاطر الكوارث قد وضعت استناداً إلى الإطار، وأكد عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين أن المنظمات كانت في الماضي تبذل هذه الجهود بصورة منفصلة ومن غير تنسيق. وقد قرر فريق العمل المعني بالتأهب والقدرة على التكيف بذل المزيد من الجهود لنشر الإطار الموحد وضمان تنفيذه في فترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٣ - لقد نُفذت التوصية ١. ولتعظيم أثر هذا العمل على المدى الأطول على نطاق المنظومة، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى مواصلة نشر وتنفيذ الإطار الموحد، بالاشتراك مع شركائه من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل رصد النشر والتنفيذ.

#### التوصية ٢

إنشاء آلية للنشر العاجل لكبار الموظفين

١٤ - وردت التوصية ٢ بالنص التالي:

ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكفل توافر موارد كافية من الموظفين في المناصب العليا والقيادات ذات الكفاءة التقنية لنشرهم فوراً في الميدان، واستمرار توافر تلك الموارد في أثناء الأزمات الإنسانية، ولا سيما في حالات الطوارئ الكبرى.

١٥ - يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور مركزي في تنسيق منظومة العمل الإنساني، سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد العالمي. وقد تناولت هذه التوصية حاجة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى إنشاء آلية للنشر العاجل لكبار الموظفين، لكي يكون دوره التنسيق الميداني فور نشوء أي حالة من حالات الطوارئ في أفضل حال من حيث التوقيت والفعالية. وموضوع التركيز الرئيسي في هذه التوصية هو قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ضمان أن يكون لديه ما يكفي من الموارد البشرية التي يمكن نشرها بسرعة إما إلى حالة طوارئ مؤسسية بالمكتب أو إلى حالة طوارئ من المستوى الثالث، وهي أعلى درجة للطوارئ على النحو الذي حددته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات<sup>(٤)</sup>.

١٦ - وقد نفذ المكتب هذه التوصية في عام ٢٠١٣ من خلال مجموعة من المبادرات المتخذة في إطار البرنامج نفسه، وبالتعاون مع شركائه من الوكالات. أولاً، قام المكتب بتعيين ثلاثة من كبار الموظفين المتنقلين - اثنان من الموظفين المتنقلين المتأهين للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة برتبة ف-٥، والثالث موظف متنقل معني بضمان الاستقرار التشغيلي برتبة ف-٤. ويُنشر هؤلاء الموظفون لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر متى ظهرت حالة من حالات الطوارئ ليتولوا قيادة عمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويعملوا على ضمان استقرارها. ويضطلع الموظفون المتنقلون المتأهين للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة بدور قيادي في الإنشاء المادي للمكاتب، في حين يقدم الموظفون المتنقلون المعينون بضمان الاستقرار التشغيلي الدعم التشغيلي العام للمكاتب التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وكان المقصود أول الأمر أن يوزع وقت الموظفين بحيث يقضون ٨٠ في المائة من وقتهم في الميدان و ٢٠ في المائة منه في مقر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف أو نيويورك. وعندما لا يوفد هؤلاء الموظفون إلى الميدان، يعملون مع فريق تنمية قدرات الموظفين المتأهين للنشر في حالات الطوارئ من أجل إعداد وتقديم التدريب ودعم عمليات استخلاص الدروس والعمليات الأخرى بهدف تحسين استجابة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحالات الطوارئ. وكما هو مبين في الشكل ١، تم نشر كبار الموظفين المتنقلين لعدة مرات منذ استقدامهم في عام ٢٠١٣<sup>(٥)</sup>.

(٤) حالات الطوارئ من المستوى الثالث هي حالات الطوارئ التي تكون من حيث الحجم ودرجة التعقيد ومستوى الإلحاح ومتطلبات التصدي ومخاطر المساس بالسلمة بحيث تتطلب بذل جهود مؤسسية كبرى تشارك فيها عدة وكالات على نطاق منظومة العمل لإنساني (انظر "تفعيل حالة الطوارئ الإنسانية على مستوى المنظومة: تعاريف وإجراءات" (وثيقة مرجعية لخطة تحقيق التحول (PR/1204/4078/7)، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ [غير متاحة باللغة العربية].

(٥) استُقدم الموظفان المتنقلان المتأهين للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة في ١ كانون الثاني/يناير و ١ آذار/مارس ٢٠١٣؛ واستُقدم الموظف المتنقل المعني بضمان الاستقرار التشغيلي في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن أول هذه التعيينات كان قبل إصدار التقرير النهائي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان بين يديه مشروع التقرير قبل عمليات النشر.

## الشكل الأول

نشر كبار الموظفين المتنقلين، ٢٠١٣-٢٠١٥

<p>١٩ عملية نشر في ثلاث سنوات</p> <p>البلدان المستقبلة الأردن وإسرائيل وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية</p>	<p></p> <p>موظفان متنقلان متأهبان للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة (رجلان)</p> <p></p>	<p>موظفان متنقلان متأهبان للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة/موظفة متنقلة معنية بضمان الاستقرار التشغيلي.</p> <p>ثلاثة من موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من ذوي الخبرة يعملون في إطار النشر في حالات الطوارئ المفاجئة لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الوقت.</p> <p>موظفة متنقلة معنية بضمان الاستقرار التشغيلي (امرأة)</p> <p></p>
---	---	--

المصدر: بيانات عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جمعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٧ - وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ مبادرة داخلية أخرى تتمثل في إنشاء قائمة احتياطية من كبار الموظفين بدأ استخدامها في تموز/يوليه ٢٠١٣. وركزت القائمة على كبار موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (من ف-٤ إلى مد-١) العاملين في المقر والذين أثبتوا امتلاكهم مهارات قيادية ميدانية، بالإضافة إلى أصحاب الوظائف الأساسية في المكاتب الإقليمية الذين يمكن أن يغادروا مؤقتاً وظائفهم في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أي لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر) وينتشروا في الميدان لتلبية الاحتياجات المفاجئة المتصلة بحالات الطوارئ من المستوى الثالث أو حالات الطوارئ المؤسسية. وترد البيانات المتعلقة بالقائمة الاحتياطية لكبار الموظفين في الشكل الثاني.

## الشكل الثاني

حالات النشر من القائمة الاحتياطية لكبار الموظفين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

<p>فئة موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذين يُنشرون موظفو الشؤون الإنسانية - لدى هؤلاء الموظفين معارف بشأن طائفة واسعة من الأمور المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وما يتصل بما من قضايا حقوق الإنسان.</p> <p>موظفون إداريون - يشرف هؤلاء الموظفون على الملفات الإدارية والمالية والملفات المتعلقة بالموارد البشرية في المكاتب الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.</p> <p>الإدارة - يتولى رئيس المكتب ونائب رئيس المكتب القيادة والرؤية الاستراتيجية والتشغيلية ويرأس مهام التنسيق بين المجموعات.</p> <p>١٣ من عمليات النشر في سنتين</p> <p>البلدان المستقبلة</p> <p>جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والفلبين</p>	 <p>١٠ رجال</p>  <p>٣ نساء</p> 	<p>كبار موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المقر من ذوي المؤهلات القيادية الميدانية المؤكدة (من ف-٤ إلى مد-١).</p> <p>يؤفد الموظفون إلى حالات الطوارئ المؤسسية الجديدة لمدة متوسطها ثلاثة أشهر.</p>
---	---	---

المصدر: بيانات عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جمعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١٨ - حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، توقف استخدام القائمة الاحتياطية لكبار الموظفين في أواخر عام ٢٠١٤، عندما لوحظ أن جهود إتاحة موظفين مؤهلين يمكن نشرهم بسرعة في حالات الطوارئ الجديدة أو المتفاقمة لا تواكب الاحتياجات الميدانية. وصار هذا النقص على درجة كبيرة من الحدة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، عندما وقعت حالات طوارئ متعددة من المستوى الثالث في آن واحد وانخفض عدد كبار الموظفين ونسبة موظفي المقر إلى الموظفين الميدانيين. ولذلك لم يكن في المقر عدد كاف من الموظفين يمكن اللجوء إليهم خلال هذه الفترة. وبناء على ذلك، استحدث مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مفهوما منقحا - هو آليات التحسب الأمثل للاحتياجات المفاجئة - للتصدي لتلك التحديات وإتاحة مجموعة أكبر وأكثر تنوعا من الموارد البشرية ضمن قائمة التحسب لحالات الطوارئ تحسبا للزيادة المفاجئة في الاحتياجات. ويقوم فريق الإدارة العليا حاليا باستعراض هذا المفهوم. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا إلى آليتين أخريين قام بتعزيزهما لتلبية احتياجاته من القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة، وهي المجموعة الاحتياطية من المعاونين والشراكات الاحتياطية<sup>(٦)</sup>.

١٩ - وبالإضافة إلى هذه المبادرات الداخلية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان رد المكتب على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية شاملا للمستوى المشترك بين الوكالات. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ناقش أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ضرورة أن تكون الموارد البشرية متاحة بيسر للنشر السريع في أي حالة من حالات الطوارئ من المستوى الثالث من خلال إنشاء آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات. وتهدف هذه الآلية إلى كفالة أن تكون لدى الوكالات القدرة الاحتياطية اللازمة، تمشيا مع أدوار كل وكالة بوصفها الجهة الرائدة لمجموعتها ومع المسؤوليات التنسيقية الأخرى، لتمكين الوكالات من الانتشار في الوقت المناسب. وتساعد عمليات النشر التي تُجرى من خلال الآلية على ضمان استجابة منسقة ومتسقة لتفعيل حالة طوارئ من المستوى الثالث على نطاق المنظومة.

٢٠ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت آلياته الداخلية (أي القائمة الاحتياطية لكبار الموظفين وكبار الموظفين المتنقلين) عن نتائج إيجابية، حيث مكنت من الرفع من السرعة التي يُنشر بها كبار الموظفين من ذوي المهارات التقنية اللازمة للتصدي بفعالية لحالات الطوارئ من المستوى الثالث. واعتُبر أيضا أن ثمة إمكانية معقولة لحدوث أثر طويل الأجل، بالنظر إلى أن عمليات النشر اتسمت بالسرعة والاطراد وأتاحت المستوى المطلوب

(٦) انظر: <http://www.unocha.org/what-we-do/coordination-tools/surge-capacity/resources>.

من القيادة والكفاءة التقنية<sup>(٧)</sup>. وكان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد لاحظ في التقييم الذي أجراه أن قصر مدة عمليات النشر إلى حالات الطوارئ المفاجئة والواسعة النطاق قد حد من قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل في الوقت المناسب وبفعالية وبطريقة مجدية. وأشارت البيانات المتعلقة بعمليات النشر بعد عام ٢٠١٣ إلى أن الموظفين كانوا يُنشرون لمدد طويلة إلى حالات الطوارئ الملحة في ذلك الوقت؛ فقد بلغ متوسط عمليات النشر من القائمة الاحتياطية لكبار الموظفين ٧٠ يوما، وبلغ بالنسبة لكبار الموظفين المتنقلين ٩٩ يوما<sup>(٨)</sup>. وبالمثل، فإن آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات اعتُبرت آلية مفيدة أتاحت التزاما واضحا وفهما موحدًا بشأن النشر الاستعجالي في حالات الطوارئ من المستوى الثالث. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات نموذج عمل مشترك بين الوكالات، فإن تقييم عمليات النشر التي يقوم بها أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يقع خارج نطاق هذا الاستعراض.

٢١ - لقد نُفِذت التوصية ٢. واستشرافا للمستقبل، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل لكي يُنظر في مفهوم آليات التحسب الأمثل للاحتياجات المفاجئة في الوقت المناسب ولكي توضع الصيغة النهائية للمفهوم فور انتهاء مداورات فريق الإدارة العليا.

### التوصية ٣

قيادة الجهود الرامية إلى تقييم فعالية تنفيذ خطة تحقيق التحول

٢٢ - وردت التوصية ٣ بالنص التالي:

في إطار تنفيذ خطة التحول التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يؤدي دورا قياديا في صوغ اقتراح لتقييم فعالية الخطة. وينبغي أن يشمل ذلك نظاما لتقديم التقارير الدورية يمكن استخدامه لتتبع مدى تحقيق هدف المساءلة المتبادلة في إطار خطة تحقيق التحول ويمكن أن يشمل ذلك تقييما مشتركا بين الوكالات لمدى فعالية تنفيذ خطة التحول.

(٧) لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أولى عمليات نشر موظفين متنقلين متأهين للنشر في حالات الطوارئ المفاجئة كانت في تاريخ سابق لصدور تقرير التقييم النهائي. بيد أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كان بين يديه مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية قبل عمليات النشر هذه. وفي مقابلات أُجريت لأغراض هذا الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات، أوضح عدد من مديري البرامج والموظفين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية أعطت دفعة، وكذلك الوسائل المالية، لتحسين الصبغة المؤسسية للمفهوم، حتى وإن لم يكن مفهوما جديدا تماما.

(٨) تستند الحسابات إلى بيانات النشر التي يحتفظ بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن هاتين الآليتين.

٢٣ - تناولت هذه التوصية الدور القيادي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق التقييم الذي تجريه منظومة العمل الإنساني لمدى فعاليتها الجماعية في تنفيذ خطة تحقيق التحول. وخطة تحقيق التحول التي وضعت ويجري تنفيذها في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تهدف إلى تعزيز الركائز الثلاث لمنظومة العمل الإنساني: القيادة والمساءلة والتنسيق. وهي المبادرة الرئيسية لإصلاح العمل الإنساني المضطلع بها خلال الفترة التي يغطيها التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٤ - ونفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه التوصية من خلال مجموعة من الأدوات اللازمة لجمع البيانات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تحقيق التحول، بهدف تيسير التقييم على مستوى الفريق القطري للعمل الإنساني الجماعي وعلى المستوى الفردي لمنسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. فعلى مستوى الفريق القطري للعمل الإنساني، استخدم إطار لقياس النجاح على الصعيد القطري كان قد أقره فريق مديري الطوارئ في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وباستخدام البيانات المقدمة من مسؤولي الاتصال من مختلف الوكالات المعنيين بخطة تحقيق التحول، كانت هذه الأداة مفيدة في رصد مدى تنفيذ الأفرقة القطرية للعمل الإنساني للركائز الثلاث من خطة تحقيق التحول. وأتاحت الأداة مؤشرات النجاح والعناصر الرئيسية ومؤشرات قياس يمكن التحقق منها موضوعياً. وقد أُدمجت هذه الأحكام والمؤشرات أيضاً في نماذج الإبلاغ للمكاتب القطرية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٢٥ - وعلى مستوى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعزيز أطر المساءلة لتشمل اتفاقات الأداء بين منسق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن الامتثال بلغ ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٥ و ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٤ في توقيع هذه الاتفاقات. وصب تقييم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لمنسق الشؤون الإنسانية، إضافة إلى المدخلات المتأتية من المشاورات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (أي من خلال فريق مديري الطوارئ) في التقييمات السنوية التي يجريها المنسقون المقيمون لأداء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأفيد أيضاً بأن التقييمات استخدمت لتحديد مواطن القصور في الأداء، مع استمرار تقديم الدعم التشغيلي والتوجيه عن طريق المكالمات الهاتفية الشهرية.

٢٦ - وبالإضافة إلى هذه الأدوات، امتدت استجابة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتشمل كذلك المسائل المشتركة بين الوكالات. وقد اتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراءات على هذا الصعيد من خلال مجموعة مديري الطوارئ التي أنشئت في عام ٢٠١٣، والتي يرأسها المكتب ويقدم لها الدعم بخدمات الأمانة. وتتألف هذه المجموعة من مديري الطوارئ الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومن منظمات غير حكومية ومراقبين<sup>(٩)</sup>. ويتمثل غرض المجموعة في دعم العمليات الإنسانية عن طريق إسداء المشورة إلى منسق الإغاثة الطارئة والأعضاء الرئيسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول المسائل التشغيلية ذات الأهمية الاستراتيجية، وعن طريق تعبئة موارد الوكالات للتصدي للتحديات وسد الفجوات التنفيذية دعماً لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني.

٢٧ - وتدعم مجموعة مديري الطوارئ العمليات الإنسانية وتجتمع بانتظام في إطار اضطلاعها بالمسؤوليات المنوطة بها، ومنها تقديم الدعم إلى أعضائها ورصد التقدم الذي يحرزونه في تنفيذ خطة التحول، فضلاً عن رصد تطوير أدوات وخدمات محسنة وبدء العمل بها لمساعدتهم على القيام بذلك. وتصدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الاجتماعات نصف السنوية التي تعقدها المجموعة مع الجهات المانحة، والتي تمثل محور تركيزها المواضيعي العام في تنفيذ خطة التحول. وأعدت المجموعة ورقة عن سبل استخلاص الدروس أثناء تنفيذ خطة التحول، مقترنة بمصفوفة لتتبع التنفيذ، لتكون بمثابة وثيقة مرجعية لتلك الاجتماعات. واستعداداً لإجراء الاستعراض السنوي للعمليات، أعدت "لمحات" عن كل عملية من العمليات القطرية، مع التركيز على أهم عناصر البيانات لتسليط الضوء على مجالات التقدم وأوجه الضعف المحتملة، والمجالات التي قد لا تُستثمر فيها فرادى أجزاء المنظومة بشكل ملائم.

(٩). بموجب اختصاصات مجموعة مديري الطوارئ، التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٣، تقتصر المشاركة في المجموعة على مديري الطوارئ (برتبة مد-١ أو ما يعادلها) العاملين في الهيئات لأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إضافة إلى شخص واحد معني بالمرجع. وتوجه الدعوة إلى كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعيين مديري الطوارئ العاملين فيها للمشاركة باعتبارهم مراقبين. وستعين ثلاثة من تجمعات المنظمات غير الحكومية (المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، وتجمع العمل المشترك InterAction) منظمين عاملين من بين منظماتها الأعضاء لمواصلة مشاركتها في المجموعة.

٢٨ - وقدمت المجموعة دعمها أيضا في السياقات التشغيلية بإيفاد بعثات مخصصة للنظر في الحالات التي طال أمدها، مثل الحالتين القائمتين في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وللتصدي لتحديات الإنذار المبكر كما هو الشأن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم الدعم أيضا عن بعد من خلال التداول عبر الفيديو أو بالهاتف من أجل الاستجابة على النحو الأمثل في عدد من البلدان التي تشهد حالات ما فتئت تزداد تعقيدا.

٢٩ - وأنشأت المجموعة أيضا فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول لتقديم الدعم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تنفيذ الخطة على الصعيد القطري. ويسعى هذا الفريق إلى تحسين فهم ومعرفة خطة التحول والأدوات ذات الصلة بها، وإلى تعزيز تطبيقاتها المخصصة في سياقات إنسانية محددة. وتم القيام بهذا الدور من خلال إيفاد البعثات الميدانية، وتقديم الدعم عن بعد، وتنظيم حلقات دراسية على الإنترنت. وأتاح الفريق أيضا أداة لرصد تنفيذ خطة التحول وآلية للإدلاء بالتعليقات إلى المجموعة لتعمل بها؛ غير أن الفريق في حد ذاته أداة لتقديم الدعم المباشر في مجال تعزيز التقدم المحرز في الميدان في إطار ركائز خطة التحول<sup>(١٠)</sup>.

٣٠ - وحسب إفادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الإجراءات التي اتخذها المكتب بناءً على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية أتاحت باستمرار معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التحول، مما مكّن من تقييم مستنير لذلك التقدم، ومن ثم اتخاذ قرارات تستند بقوة إلى البيانات، وهي قرارات ساعدت على تحسين الدعم التشغيلي وعلى تيسير عمليات تصحيح المسارات. وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتوثيق تلك الأدوات والآليات لتيسير اتخاذ قرارات محسنة مشتركة بين الوكالات، فضلا عن توثيق بضعة أمثلة عن الحالات التي استخدمت فيها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأدوات المذكورة لتعزيز عمليات اتخاذ القرارات<sup>(١١)</sup>. ومع ذلك، وبالنظر إلى القيود الزمنية، وحسب توافر البيانات، لم يكن من الممكن تجميع أدلة عن حدوث تحسن واسع النطاق على الصعيد النظمي. وسواء بالاستناد إلى الأدلة الوثائقية أو الأدلة الإدراكية، لم يكن من الممكن إسناد أي من مجالات التقدم الرئيسية المذكورة أعلاه إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل مباشر.

(١٠) انظر <https://www.humanitarianresponse.info/en/topics/transformational-agenda>.

(١١) تجري مجموعة مديري الطوارئ استعراضات التقدم المحرز والدروس المستفادة في إطار خطة تحقيق التحول مرتين في السنة بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واستعراضات الأقران التنفيذية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتقييمات الأعمال الإنسانية المشتركة بين الوكالات، التي تقيّم أموراً منها تقدم خطة التحول في الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى ٣. وطلبت المجموعة أيضا إجراء استعراض خارجي مكّن من تجميع العديد من استعراضات خطة التحول.

٣١ - واختار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ألا يتخذ أحد الإجراءات الاختيارية التي أشار عليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن ينظر فيها في إطار التوصية ٣، وهو يتعلق بإجراء تقييم مشترك بين الوكالات لخطة التحول. وأبى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ينفذ هذا الجانب من التوصية مؤكداً أن الإجراءات الآتية الذكر تتناول الهدف الرئيسي من التوصية بشكل ملائم.

٣٢ - وقد نُفذت التوصية ٣. وفي الوقت نفسه، بما أن من المقرر عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يفكر فيما إذا كان إجراء تقييم لتنفيذ خطة التحول - أو عملية تقييمية مماثلة - أمراً لا يزال وارداً. ونظراً لموجة الإصلاح التي من المرجح أن تلي انعقاد مؤتمر القمة، فقد يستفاد من ذلك التقييم في مساعدة منظومة العمل الإنساني - وخاصة منها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نظراً للدور التنسيقي الحيوي الذي يؤديه على نطاق المنظومة - على أن تتأمل الماضي من منظور نقدي وأن تتعلم منه من أجل تحديد مسار أكثر استنارة في المستقبل.

#### التوصية ٤

تعزيز الإبلاغ عن أداء صناديق مواجهة الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وتقييمها

٣٣ - تنص التوصية ٤ على ما يلي:

ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل مع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية و/أو المؤسسات المستفيدة على مواصلة تعزيز الإبلاغ عن الأداء وتقييمه فيما يخص صناديق مواجهة الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء أطر للرصد والتقييم لكل من الأموال المجمعة على المستوى القطري، ما لم تكن تلك الأطر موجودة بالفعل، والعمل لكفالة قيام المكتب والمنظمات المستفيدة بتخصيص الموارد الكافية لعمليتي الرصد والتقييم. وينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يواصل توضيح دور الوكيل الإداري ومسؤولياته فيما يتصل برصد الصناديق الإنسانية المشتركة وتقييمها. وأخيراً، ينبغي أن يتضمن التقرير المرحلي المعد في سياق خطة التحول مؤشرات محددة لرصد أداء صناديق مواجهة الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٣٤ - وقد تناولت هذه التوصية جانب ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المتعلق بدوره في إصدار النداءات وإدارة الصناديق الإنسانية المشتركة. فالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ هو آلية مركزية للتمويل، وتديره أمانة يوجد مقرها في نيويورك. وصناديق

الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة هي صناديق مجمعة على الصعيد القطري (وتسمى "الصناديق القطرية المشتركة")، وتخضع عموماً لإشراف وإدارة منسق الشؤون الإنسانية، مما ينطوي على قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعدد كبير من العمليات الإدارية اليومية. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الوكيل القائم بالإدارة في أربعة من أصل خمسة صناديق إنسانية مشتركة<sup>(١٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي يقدم خدمات الوكيل الإداري، إذ يتولى إدارة التبرعات وتوجيه الأموال إلى وكالات الأمم المتحدة بالنسبة لجميع الصناديق الإنسانية المشتركة<sup>(١٣)</sup>.

٣٥ - وتشكل هذه الآليات المالية الإنسانية وسائل حيوية لتمويل العمل الإنساني. وجاءت التبرعات التي قدمتها الجهات المانحة إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ (أي في الفترة المنقضية منذ التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية) على النحو التالي:

التبرعات المقدمة من الجهات المانحة إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة، ٢٠١٣-٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٤٠٢ ٦٥٠ ٤٩١	٤٧٩ ٨٥٣ ٦٨٧	٤٧٨ ٧٦٥ ٤٦٢	الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ <sup>(أ)</sup>
٤٤٦ ٣٣٧ ٦٦١	٢٠٠ ٨٢٢ ١٧٧	١٧١ ٠٨٨ ٦٨٩	صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ <sup>(ب)</sup>
٣٣٩ ٢٢٤ ٢٩١	٥٢٥ ١٤٤ ٣٩٧	٣٤٢ ٠٦٧ ٨١٨	الصناديق الإنسانية المشتركة <sup>(ج)</sup>

المصدر: تجميع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (للاطلاع على بيانات الصناديق الإنسانية المشتركة وصناديق مواجهة حالات الطوارئ، انظر <http://fts.unocha.org>. وللإطلاع على بيانات الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ، انظر <http://www.unocha.org/cerf/our-donors/funding/cerf-pledges-and-contributions-all>).

(أ) إلى غاية ٩ آذار/مارس ٢٠١٦.

(ب) إلى غاية ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(١٢) توجد حالياً صناديق إنسانية مشتركة أنشئت لجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، والسودان والصومال.

(١٣) يقوم أيضاً بدور الوكيل الإداري للصندوق الإنساني لأفغانستان.

٣٦ - وتمت مواعمة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع توصيات رقابية أخرى وردت قبل التقييم الذي أجراه هذا المكتب وبعده<sup>(١٤)</sup>. وسعياً إلى تنفيذ هذه التوصية، اتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراءات متعددة لتعزيز الإبلاغ عن أداء التمويل وتقييمه. وتمت غالبية هذه الإجراءات في عام ٢٠١٥ بالنسبة للصناديق القطرية المشتركة، وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ بالنسبة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٣٧ - ووضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إطاراً شاملاً للصناديق القطرية المشتركة أراح به التمييز بين صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة. وأعد المكتب في وقت لاحق مذكرة تعليمات بشأن السياسات ودليلاً تنفيذياً للصناديق القطرية المشتركة، أصدرهما في شباط/فبراير ٢٠١٥<sup>(١٥)</sup>. وتحدد مذكرة التعليمات بشأن السياسات الأهداف والترتيبات التنظيمية والإدارية لجميع الصناديق القطرية المشتركة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويعرض الدليل التنفيذي نهجاً متماسكاً للإدارة الاستراتيجية والتشغيلية لتلك الصناديق، يتضمن أدوات وعمليات تشكل الحد الأدنى من المعايير. ويقدم الدليل كذلك تفاصيل نهج لإدارة المخاطر وتدابير تتعلق بإدارة الأداء والرصد والإبلاغ والتقييمات وعمليات مراجعة الحسابات والامتثال. وحسب إفادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الدليل التنفيذي يتناول مهمة الوكيل الإداري، إذ يهدف إلى كفالة أكثر ترتيبات الإدارة ملاءمةً دون تعطيل العمليات في الميدان، بحيث يتيح للبرنامج الإنمائي ما يكفي من المرونة ليواصل تقديم خدمات التنظيم والإدارة للصناديق القطرية المشتركة.

٣٨ - وأبجز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً عملية بدء العمل بنظام إدارة المنح في نهاية العام ٢٠١٤. ونظام إدارة المنح منصة شبكية واستخدامها إلزامي في جميع الصناديق القطرية المشتركة لإدارة مجموع دورة حياة كل منحة. ويستخدم الشركاء المنفذون هذه الواجهة لتقديم مقترحات المشاريع والتقارير المتعلقة بها، ويقوم المكتب بتنسيق استعراض المشاريع ورصدها وأداء الشركاء فيها. ويساعد هذا النظام المكتب أيضاً على اتباع نهج يقوم على إدارة المخاطر أثناء قيامه بالرصد والإبلاغ المالي والسردية. ويشمل النظام أيضاً وحدةً للتحليل الذكي للأعمال لتيسير الإبلاغ استناداً إلى مؤشرات الأداء بما يتسق مع خطة التحول<sup>(١٦)</sup>.

(١٤) انظر "Review of recurrent issues identified in recent internal audit engagements for the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs" (التقرير ٢٠١٥/٠٩٥)، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(١٥) في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، استخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأطر العالمية للرصد والإبلاغ عن صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة.

(١٦) انظر <http://gms.unocha.org>.

٣٩ - ووضع المكتب أيضا إطارا لأداء الصناديق القطرية المشتركة في عام ٢٠١٥ للمساعدة على قياس أدائها فيما يتعلق بالنواتج الثلاثة المتوقعة لها، والواردة في مذكرة التعليمات بشأن السياسات، وهذه النواتج هي: تحسين فعالية الاستجابة للحالات الإنسانية عن طريق توجيه الأموال صوب الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية؛ وتعزيز الدور القيادي الذي يقوم به منسق الشؤون الإنسانية؛ وتعبئة الموارد ودعم التنسيق لتعزيز إطار التخطيط للعمل الإنساني.

٤٠ - واتخذ المكتب العديد من التدابير لتعزيز عمليات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وعلى المستوى الشمولي، تمت مواءمة أهداف خطة التحول بشكل وثيق مع الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتم إدراجها فيه. ونتيجة لذلك، أُدرجت المؤشرات الخاصة بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ المتصلة بخطة التحول في خطة عمل المكتب وتم الإبلاغ عنها كل سنة. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت مستجدات الصندوق في جميع التقارير التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مكتب نائب الأمين العام.

٤١ - وإطار الأداء والمساءلة الخاص بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي وُضع في أول الأمر عام ٢٠٠٩ ليكون وسيلة لإضفاء الطابع الرسمي على مجموعة واضحة من عمليات الإبلاغ والمساءلة، يتيح مستوى آخر من الرصد والإبلاغ. وينص إطار الأداء والمساءلة على إجراء ما بين ثلاثة وخمسة استعراضات قطرية كل سنة للقيمة المضافة التي تتأتى من الصندوق. ومنذ عام ٢٠٠٩، تم تقييم ٢٩ بلدا من خلال ٢٣ استعراضا مختلفا. فقد تم تقييم منطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان واليمن في عام ٢٠١٣، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار والسودان في عام ٢٠١٤، وجمهورية جنوب السودان والجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٥<sup>(١٧)</sup>. وتم أيضا بانتظام تنقيح وتحسين إطار الأداء والمساءلة ذاته على أساس الاستعراضات والتعليقات. وأُنجز آخر استعراض خارجي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإطار الأداء والمساءلة الخاص بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٣<sup>(١٨)</sup>. وحدد هذا الاستعراض ١١ توصية ١١ توصية لتعزيز إطار الأداء والمساءلة، وأفاد المكتب أنها نُفذت جميعا في عام ٢٠١٥.

(١٧) انظر <http://www.unocha.org/cerf/reportsevaluations/evaluations/country-reviews/performance-and-accountability-framework>.

(١٨) انظر التقرير المعنون "انظر التقرير المعنون "Review of the Central Emergency Response Fund (CERF) Performance and Accountability Framework" الذي أعدته منظمة «Development and Humanitarian Learning in Action» أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٤٢ - وزود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمليات الميدانية أيضا بنماذج الإبلاغ ومناهجه لمساعدتها على الرصد والإبلاغ. وفي عام ٢٠١٣، وضع المكتب نموذجا ومنهجيا للإبلاغ لاستخدامهما في التقارير السردية التي يعدها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بغية تعزيز المساءلة والإبلاغ عن النتائج في الوقت المناسب. وبدأ المكتب العمل أيضا باستعراضات ما بعد إنجاز الأعمال في الميدان باعتبارها عنصرا معياريا في عملية الإبلاغ التي يقوم بها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وذلك بهدف تعزيز الاشتراك في تأمل أداء الصندوق ونتائجه، والخضوع للمساءلة بشأن الأموال، وتيسير استخلاص الدروس. وأدرج المكتب شرطا في نموذج الطلبات المقدمة إلى الصندوق يُلزم أصحابها بتوضيح خططهم في مجال الرصد وتبادل المعلومات على الصعيد الميداني. وأدرجت أيضا أداة معيارية تستخدمها الوكالات المستفيدة لتقديم مستجدات مراحل المشاريع بشكل مؤقت إلى منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم والأفرقة القطرية للعمل الإنساني والمكاتب القطرية لتنسيق الشؤون الإنسانية.

٤٣ - ووفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا رسائل نموذجية من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تستخدم في الإبلاغ الرسمي بتخصيص الأموال وتشرح للوكالات المستفيدة مسؤولياتها في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مع منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وقام المكتب أيضا بصياغة مشروع توجيهات تبين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الرصد وتبادل المعلومات على الصعيد الميداني في صلة بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وكان من المقرر وضع الصيغة النهائية لهذه التوجيهات بحلول آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٤ - وفي الختام، فمنذ أن قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيته، تم تقييم الصناديق القطرية المشتركة<sup>(١٩)</sup> والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ<sup>(٢٠)</sup>. وأدرجت أيضا إشارات إلى الصناديق القطرية والصندوق المركزي في الآونة الأخيرة في توجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن رصد الاستجابة للحالات الإنسانية<sup>(٢١)</sup>.

(١٩) انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعنون "Evaluation of the common humanitarian fund: global synthesis report"، أيار/مايو ٢٠١٥، وتقريره المعنون "The global evaluation of the emergency response funds: final report"، آذار/مارس ٢٠١٣.

(٢٠) انظر <http://www.unocha.org/cerf/reportsevaluations/evaluations/country-reviews/performance-and-accountability-framework>

(٢١) متاح على الموقع <https://www.humanitarianresponse.info/en/programme-cycle/space/document/humanitarian-response-monitoring-guidance>.

٤٥ - وبما أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أصدر مذكرة التعليمات بشأن السياسات والدليل التنفيذي للصناديق القطرية المشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٥، ففي وقت الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، كان من السابق لأوانه كشف التغيرات المترتبة عن تلك المبادرات على مستوى النتائج. غير أن التعليقات الأولية كانت إيجابية سواء في المقر أو في الميدان. واعتُبر أن مذكرة التعليمات بشأن السياسات والدليل التنفيذي يضيفان طابع الاتساق الذي اشتدت الحاجة إليه في التوجيهات والأدوات المتاحة للصناديق القطرية المشتركة، وأنهما يحددان المعايير الدنيا للرصد والتقييم والإبلاغ عن الأداء. واعتُبر كذلك أن نظام إدارة المنح أداة إيجابية لتبسيط إدارة الصناديق وتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التدريب والتنقيح. وفي الوقت ذاته، اعتُبر أن الإجراءات التي يتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تمكّن من تنقيح التوجيهات والتدابير القائمة، مع الإشارة في التعليقات الإيجابية الأولية إلى أنها تساعد على تحسين الرصد والإبلاغ والتقييم.

٤٦ - وقد تم تنفيذ التوصية ٤. وهناك بوادر تشير إلى الآثار الإيجابية الناتجة عن الإجراءات التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، ونظرا لارتفاع مستوى المخاطر المحدقة بهذه الصناديق من حيث ماليتها وبرامجها وسمعتها في بيئات يسودها انعدام الأمن وتكثر فيها القيود المفروضة على الحركة، فمن الأهمية بمكان أن يكفل المكتب باستمرار حسن الاستفادة من المبادرات الجديدة، وتقديم التدريب والدعم إلى المستخدمين، ومواصلة رصد المشاكل وإيجاد الحلول لها. ونظرا لهذه الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر ذاتها، ستواصل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض مسائل الرصد والإبلاغ<sup>(١٤)</sup>، وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمله مع شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بطريقة تعاونية من أجل تحديد مجالات المخاطر الكبرى التي ينبغي التحقيق فيها بصورة استباقية.

#### التوصية ٥

تحسين الطرائق المتبعة في إجراء التقييمات المشتركة بين الوكالات

٤٧ - تنص التوصية ٥ على ما يلي:

في سياق العمل الجاري في إطار خطة التحول، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يعمل بشكل وثيق مع الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إعادة النظر في الطرائق المتبعة لإجراء التقييمات المشتركة بين الوكالات وتحسين تلك الطرائق.

٤٨ - وقد تناولت هذه التوصية مهام التقييم التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إطار دوره في رئاسة الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات. وهذا الدور يجعل المكتب يتبوأ موقعه باعتباره عنصراً ثابتاً للتعليم والمساءلة ضمن منظومة العمل الإنساني. وبترأسه الفريق التوجيهي، فإن أدواره ومسؤولياته تشمل إسداء المشورة إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وإلى أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الاستخدام الاستراتيجي للتقييمات من أجل تعزيز حضور منظومة العمل الإنساني للمساءلة، والتشجيع على صياغة سياسات قائمة على الأدلة، وتقديم الدعم لإصلاح المنظومة الدولية للعمل الإنساني.

٤٩ - وعلى مر الزمن، اتخذت التقييمات المشتركة بين الوكالات أشكالاً مختلفة واتبعت نهجاً متنوعاً. وفي وقت التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كانت التقييمات الآنية المشتركة بين الوكالات من الطرائق الرئيسية المشتركة بين الوكالات لتقييم العمل الإنساني، حيث كانت تزود الأفرقة الإنسانية القطرية ومنظومة العمل الإنساني بشكل عام بتقييمات مبكرة للاستجابات المقدمة على أرض الواقع أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من حالات الطوارئ. وسعت هذه التوصية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بكون التقييمات المشتركة بين الوكالات<sup>(٢٢)</sup>، وخاصة منها التقييمات الآنية، تُثمر منافع ضئيلة مقارنة بتكاليفها من حيث التمويل والموارد البشرية (انظر الفقرة ٤٦ من الوثيقة E/AC.51/2013/3).

٥٠ - واستجابة لهذه التوصية، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعد التشاور مع شركائه في الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات، عرض طريقة جديدة للتقييم المشترك بين الوكالات، هي التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لحالات الطوارئ الكبرى على نطاق المنظومة. وإذ تصاغ التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر دورة البرامج الإنسانية، فهي تقييمات قائمة بذاتها تجرى في فترة تتراوح بين ٩ أشهر و ١٢ شهراً بعد الاستجابة الأولية، ويعاد تنظيمها للتركيز بدقة أكبر على تقييم النتائج. والتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات إلزامية بالنسبة لجميع حالات الطوارئ من المستوى ٣ على نطاق المنظومة،

(٢٢) بالإضافة إلى التقييمات الآنية المشتركة بين الوكالات، أجريت أيضاً تقييمات مواضيعية للصناديق العالمية ومبادرات السياسات، ومنها تقييم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق الإنسانية المشتركة ونهج المجموعات (انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعنون "5-year evaluation of the of the Central Emergency Response Fund: synthesis report: final draft"، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١؛ وتقريره المعنون "Evaluation of the common humanitarian fund: synthesis report"، ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، وتقريره المعنون "Cluster approach evaluation 2: synthesis report"، نيسان/أبريل ٢٠١٠).

ويمكن النظر في إجراءاتها في حالات أخرى بناءً على طلب محدد من منسق الشؤون الإنسانية أو الفريق القطري للعمل الإنساني. ومن هذا المنطلق، كان الغرض من التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات هو تعزيز ركيزة خطة التحول المتمثلة في خضوع الوكالات للمساءلة المشتركة بشأن العمل الإنساني.

٥١ - وناقش جميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات طريقة التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات في عام ٢٠١٣ واتفقوا عليها، وقام الفريق التوجيهي للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات في وقت لاحق بتحديد المبادئ التوجيهية للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ الكبرى على نطاق المنظومة، التي وُضعت صيغتها النهائية في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتتيح هذه المبادئ التوجيهية مجموعة من الإجراءات التشغيلية للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مسيبتها وجداولها الزمنية وعملاتها وأساليبها المنهجية وترتيبات إدارتها وتنظيمها. وتم تجريب المبادئ التوجيهية في تقييم الاستجابة لإعصار هايان (٢٠١٤)، واستُخدمت في وقت لاحق في الاستجابة لحالي جمهورية جنوب السودان (٢٠١٤) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠١٥). وستستخدم أيضا في تقييم الاستجابة للحالة في العراق في عام ٢٠١٦.

٥٢ - وبتزامن مع صياغة المبادئ التوجيهية، وفي إطار الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتباره يرأس الفريق التوجيهي للتقييمات المشتركة بين الوكالات، أفاد المكتب عن محاولات قام بها لتحسين سياساته ودعمه الاستراتيجي فيما يتعلق بالتقييمات المشتركة بين الوكالات (التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات وغيرها من أنواع التقييم). وفي إطار هذا الدور، عزز المكتب الجهود التي يبذلها للتنسيق بين شركائه في مجال التقييمات المشتركة بين الوكالات. واتخذ المكتب أيضا خطوات للزيادة في إبراز الدور التقييمي الحالي والممكن للأعضاء الرئيسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعة مديري برامج الطوارئ بغية التشجيع على الاستخدام الاستراتيجي للتقييمات لأغراض المساءلة ووضع السياسات ودعم إصلاح منظومة العمل الإنساني.

٥٣ - واستنادا إلى إفادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه في التقييم، فإن تجديد التركيز على التقييم ضمن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واتباع الطريقة الجديدة في التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات لحالات الطوارئ الكبرى على نطاق المنظومة يشهدان بالتحسينات التي أُدخلت على التقييمات المشتركة بين الوكالات. فبالإضافة إلى التشجيع على التركيز بقوة على النتائج، تتيح التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات مزيدا من القدرة على التنبؤ من خلال توفير آلية لانطلاق تلك التقييمات المركزة على النتائج

في جميع حالات الطوارئ من المستوى ٣. ولم يسمح الإطار الزمني لهذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات بإجراء تقييم منهجي لجودة ومصداقية وفائدة التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات التي تمت حتى الآن. غير أن العاملين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الفريق التوجيهي أفادوا أن جهود المكتب ساعدت على تعزيز المساءلة والتعلم.

٥٤ - وعلى الرغم من التحسينات المبلغ عنها، أقر الشركاء في التقييم بوجود تحديين مستمرين. فأولاً، وفي حين أن التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات تُعد تحسناً بمقارنتها مع التقييمات الآنية المشتركة بين الوكالات، فإنها تعتبر أيضاً تقييمات لا توفر معلومات كافية عن النتائج المحققة وعن الإسهامات وأوجه المساءلة الخاصة بكل عضو من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر فجوات البيانات ومشاكل تحديد النطاقات (من قبيل التقييم المسبق لمشاكل الوصول إلى أهم المناطق وأصحاب المصلحة) تحديات مستمرة. وقد طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومن أفرقة التقييم أن يدلوا بتعليقاتهم عقب إجراء كل تقييم إنساني مشترك بين الوكالات. ومن المقرر أن يتم تنقيح المبادئ التوجيهية الآتية الذكر على أساس تلك التعليقات في عام ٢٠١٦. وثانياً، وفي حين أن الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات أعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بصفته يرأس الفريق التوجيهي، وعن إدراكه للتحديات التي تواجه مهام التقييم في المكتب، فقد ساد شعور عام بالقلق إزاء كون هذه المهام لا تزال تعاني من نقص في الموارد وتفتقر إلى الاستقلالية الكافية (وفقاً لقواعد ومعايير أفرقة التقييم التابعة للأمم المتحدة) للقيام على نحو فعال بدورها في المساءلة والتعلم، وفي التقييم الذاتي الداخلي، وفي تنسيق التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات.

٥٥ - وقد تم تنفيذ التوصية ٥. ومع ذلك، ينبغي للمكتب أن يستمر في تحسين قيامه بدوره البالغ الأهمية في مجال التقييم، سواء على الصعيد الداخلي أو بصفته يرأس الفريق التوجيهي للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات. وينبغي أن يتواصل تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات على النحو المقرر. وقد اتخذ المكتب خطوات لتعزيز دوره في التقييم وعليه أن يعطي الأولوية لتعزيز قدراته واستقلالته في قيامه بذلك الدور. وإذ ردد مكتب خدمات الرقابة الداخلية الشواغل التي أعرب عنها شركاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أثار هذه المسألة مراراً وتكراراً، إذ ذكرها في التقييم الذي أجراه في عام ٢٠١٣، وفي رصده وتقييمه لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في

عام ٢٠١٢<sup>(٢٣)</sup>، وكذلك في سلسلة من تقارير التقييم وسجلات الإنجاز<sup>(٢٤)</sup>. وكما أكدت هذه المصادر المتنوعة بشكل جماعي، فإن ارتفاع مستوى المخاطر المتعلقة بالشؤون المالية والسمعة والبرامج التي تنطوي عليها منظومة العمل الإنساني تستلزم أن تكون لمهام تقييم البرنامج قيادة قوية وموارد كافية.

### ثالثاً - خاتمة

٥٦ - تتمثل ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كفالة استجابة المجتمع الدولي للكوارث وحالات الطوارئ في الوقت المناسب وبشكل متنسق ومنسق، وتيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل والتنمية المستدامة. وقد نفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتشير أدلة واضحة إلى تحقيق نتائج على مستوى الحصيلة. أسفرت الخطوات التي اتخذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتنفيذ تلك التوصيات عن بعض النتائج الإيجابية الفورية التي يتجه الكثير منها نحو إحداث أثر في الأجل الطويل. ولكي يمضي المكتب في زيادة فعاليته، ينبغي له أن يستمر في تنفيذ الإجراءات الموصى بها وفي تنقيحها حسب الضرورة وفقاً للسياقات المتغيرة التي يشتغل فيها.

(توقيع) هايدي ميندوزا

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦

(٢٣) انظر "Inspection of programme-level monitoring and evaluation (M&E) of the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs" (IED-12-001, OIOS-IED) ٢٠١٢.

(٢٤) قدر تقرير سجل الإنجاز أن نوعية عينة أخذت من تقييمات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نوعية جيدة بصورة عامة، لكنه أشار إلى أن تعزيز استقلالية مهام المكتب في مجال التقييم لا يزال "فيد الإنجاز" وأن المعلومات المتعلقة بموارده "غير متاحة" (انظر "United Nations Secretariat Evaluation Scorecards 2012-2013" (assignment No. IED-15-009) ٢٠١٣)، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، شعبة التفتيش والتقييم، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

## التعليقات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

نشكركم على إطلاعنا على الصيغة النهائية لمشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وعلى توجيه طلبكم لمكتبي ليدي بتعليقات رسمية.

وإننا نعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتاحت لنا للإدلاء بتعليقات على المشروع غير الرسمي للتقرير في وقت سابق. وفي هذه المرحلة، يود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يدي بالتعليقات الرسمية التالية بشأن التوصية ٣ الواردة في التقرير.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في إطار دوره المزودج باعتباره منظمة تقوم بتنفيذ خطة التحول وتنسق تنفيذ تلك الخطة باسم مجتمع العمل الإنساني، قدم دعمه المستمر إلى العديد من الاستعراضات المشتركة بين الوكالات التي أجريت لخطة التحول عبر مختلف القنوات.

وقد اتسمت هذه الأنشطة بالانتظام والشمولية مع السعي إلى الحفاظ على صلتها بالعمليات الإنسانية الجارية ومساندتها. وخلال هذه الفترة، شملت الاستعراضات تحليل الدروس المستفادة وتتبع نقاط العمل بشكل منتظم فيما يتعلق بالمسائل التشغيلية الاستراتيجية، وكذلك إيفاد بعثات ميدانية مشتركة بين الوكالات والقيام بأنشطة منتظمة دعماً لقيادات الشؤون الإنسانية. وتمارس القيادة في الاستعراضات المشتركة بين الوكالات أيضاً من خلال الإشراف على تنسيق استعراضات الأقران التشغيلية المشتركة بين الوكالات التي تُجرى لاستجابات المستوى ٣، وتقديم الدعم الميداني المباشر إلى فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول، الذي يعمل تحت إشراف مجموعة مديري الطوارئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يرأسه مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إطار قيامه بدوره المزودج. ويتواصل التركيز أثناء تصميم هذه الاستعراضات على إدماج الاعتبارات الجنسانية وتحقيق التوازن بين الجنسين، وعلى دعم الزملاء العاملين في الميدان من خلال تقديم حلول عملية تتسم بالفعالية في استخدام الموارد، وعلى تحقيق توازن مستمر بين المنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة من حيث التمثيل.

\* في هذا المرفق، أدرج مكتب خدمات الرقابة الداخلية النص الكامل لتعليقات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أقرت هذه الممارسة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٣، بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

وقد أشاد مجتمع العمل الإنساني ككل ومجتمع الجهات المانحة بالدور القيادي التشغيلي النشط الذي يقوم به كل من مجموعة مديري الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنفيذ خطة التحول، وأعربا عن تأييدهما للنهج الصريح والمتفتح الرامي إلى التعلم في الميدان أولاً، والذي تتبعه مجموعة مديري الطوارئ في مراقبة التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تتطلب اهتماماً جماعياً لدعم العمليات الإنسانية بقيادة الرئاسة. وتنبغي الإحاطة بذلك في سياق الاستعراض المتعلق بالتوصية ٣.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لكم ولموظفيكم على تعاونكم الجيد في إجراء هذا الاستعراض.